

خليل شاهين *

اتفاق مصالحة مباحث برسم التنفيذ وعودة إسرائيلية إلى التلويح بالحلول الأحادية

بضع كلمات في تقرير صحفي عابر، تلاه حفل متواضع.. هكذا مرت ذكرى مرور ٤٨ عاماً على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨ أيار / مايو ١٩٦٤، وهو اليوم نفسه من أيار / مايو ٢٠١٢ الذي كان يفترض أن يبدأ فيه تطبيق آخر نسخة من اتفاقات المصالحة التي جرى توقيعها في ٢٠ أيار / مايو، لولم يتأخر وصول وفد لجنة الانتخابات المركزية إلى غزة إلى اليوم التالي.. غابت، أو غُيبت، مظاهر إحياء ذكرى تأسيس المنظمة، باستثناء تذكير وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "فنا" بالمناسبة عبر تقرير بعنوان "اليوم الذكرى الـ ٤٨ لإعلان تأسيس منظمة التحرير"، تبعه حفل "غير جماهيري" في مقر المنظمة في رام الله! أمّا الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، فهم، في معظمهم، لم يتنبهوا لذكرى كيان سياسي تأسس قبل خضوعهم للاحتلال بثلاثة أعوام، واعتبروه لعقود لاحقة ممثلهم الشرعي الوحيد. وغابت أيضاً مظاهر الاحتفال شعبياً باتفاق مصالحة تزامن انطلاق أولى خطوات تنفيذه مع ذكرى تأسيس المنظمة، وضمنها اجتماع للجنة منظمة التحرير اتُفق على عقده لاستئناف البحث في مسودة قانون انتخابات المجلس الوطني. وبين ذكرى تأسيس الممثل الشرعي واتفاق مصالحة مجهول المصير، حالة من الإحباط والشك وفقدان الثقة والانقسام والتجزئة تتوّج نصف قرن من مسيرة كفاحية قادتها المنظمة وانتهت إلى التساؤل على المستوى الشعبي: لماذا لم ينتصر الشعب الفلسطيني على الرغم من جميع التضحيات التي قدمها في سبيل قضية على هذا القدر من العدالة والأخلاقية؟

سؤال كان يُفترض أن الإجابة عنه حُسمت لدى تأسيس منظمة التحرير كردّ على أهداف المشروع الصهيوني الكولونيالي في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرض وطنه، واغتيال مدنه، وتجزئته وتبديد هويته الوطنية والاجتماعية والثقافية. وكانت المنظمة عنوان الهوية وإطار الوحدة وقائدة المشروع الوطني الجمعي، قبل أن تتآكل شرعيتها ومكانتها التمثيلية، وصولاً إلى حالة من التجزئة والانقسام بين تجمعات فلسطينية متعددة في الوطن والشتات، تتصارع في أهم تجمعيين منها في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة سلطتان لم تفلح سلسلة طويلة من الحوارات واتفاقات المصالحة الموقعة في صنعاء ومكة والدوحة والقاهرة في توحيدهما وإعادة بناء التمثيل الوطني على قاعدة مشروع وطني جمعي في إطار منظمة التحرير. وبينما سادت حالة من الريبة وعدم اليقين إزاء فرص النجاح في تحقيق المصالحة، بدت أوساط القيادة الفلسطينية التي لا تزال تنتظر تحسين شروط العودة إلى المفاوضات، مندهشة ومرتبكة إزاء "تهديد" وزير

* صحفي فلسطيني.

الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بإمكان فرض "الدولة" الفلسطينية ضمن الحدود الموقتة عبر الإقدام على انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من أجزاء من الضفة الغربية. وهو موقف لم يفاجئ عامة الفلسطينيين ممن يرسدون يومياً تقدم المشروع الاستيطاني على أرضهم، وسقوط نظرية "إنتاج الفلسطيني الجديد" في جنين، النموذج الأمني الأهم، بعد وفاة محافظها قدورة موسى في إثر حادثة إطلاق النار على منزله، بينما تشخص عيون الفلسطينيين نحو مسار جديد بدأ الأسرى يشقونه من داخل سجون الاحتلال، وترسخت الحاجة إليه بعودة ٩١ شهيداً محرراً إلى ذويهم، ويتردد صده في سياق تحركات شبابية تسعى لاستعادة روح التغيير عبر فاعليات شعبية شبه يومية.

اتفاق مصالحة "مباغت"

جاء اتفاق المصالحة الموقع في ٢٠ أيار / مايو الماضي، أو ما أطلق عليه البعض "الملحق التنفيذي" لإعلان الدوحة الموقع منذ ٦ شباط / فبراير الماضي، في ظل هذه الأجواء، لكن مع إضافة مهمة تكمن في توقيعه برعاية مصرية، بعد أربعة أيام فقط من تأدية حكومة سلام فياض الجديدة اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس في ١٦ أيار / مايو، وقبل أقل من ٧٢ ساعة فقط من الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة المصرية في ٢٣ من الشهر ذاته، الأمر الذي حفز على مزيد من التساؤلات عن أسباب حدوث هذا "الاختراق" المفاجئ في عملية المصالحة، ولماذا لم يتم إرجاء التغيير الوزاري في الضفة الغربية، أو انتظار نتائج الانتخابات المصرية التي يراهن كل من الطرفين اللذين وقعا الاتفاق على أن تأتي برئيس على مقاس مواقفه.

بدأت هذه التساؤلات مشروعة، فقد اتسع حجم التعديل الوزاري ليصل إلى تكليف رئيس حكومة تسيير الأعمال المستقيلة، بتأليف حكومة جديدة أدت بكامل وزرائها اليمين الدستورية أمام الرئيس من دون أن تنال الثقة من المجلس التشريعي المغيب. وفي الوقت الذي وظف قادة من حركة "حماس" هذه الخطوة لإعادة رمي كرة المسؤولية عن تعطيل تنفيذ إعلان الدوحة في ملعب حركة "فتح" التي سبق أن اتهمت "حماس" بالمسؤولية عن التعطيل بمنع لجنة الانتخابات المركزية من مباشرة عملها في تحديث سجل الناخبين في قطاع غزة، فإن تأليف حكومة فياض الجديدة أثار انتقادات حتى من داخل "فتح" نفسها، إذ قال عضو اللجنة المركزية للحركة توفيق الطيراوي، إن اللجنة المركزية التي اجتمعت قبل يومين من إعلان التشكيلة الحكومية "لم تبحث موضوع أسماء الوزراء الجدد الذين انضموا لحكومة فياض، بل ولم تبحث موضوع الحكومة، حيث جرى إبلاغها فقط أن هناك وزراء جدد سيدخلون حكومة فياض". وأضاف أن "الأسلوب الذي جرت فيه الأمور غير صحيح، وخاصة من ناحية حركية فيما يخص آليات عمل أطر حركة فتح" (وكالة "معا" الإخبارية، ١٧/٥/٢٠١٢، www.maannnews.net).

ومع ذلك، فإن الخلل في آلية صناعة القرار الفلسطيني لم يقتصر على تجاهل اللجنة المركزية لحركة "فتح" التي شارك باسمها وزراء جدد في الحكومة، بل امتد إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أحاطها الرئيس علماً في اجتماعها في ١٣ أيار / مايو، بنيتها إجراء تعديل على الحكومة، وأصدرت بياناً خلا من أي إشارة إلى تعديل حكومي وشيك (بعد ثلاثة أيام فقط)، واكتفى بدعوة حكومة فياض إلى "البدء الفوري باتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية وفق القانون"، مع التشديد في الوقت ذاته على أن "البدء في إجراءات المصالحة الوطنية وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع جمع الفصائل يوم ٢٣ شباط / فبراير الماضي، يتطلب المباشرة الفورية في تسجيل الناخبين في قطاع غزة للإعداد للانتخابات ولتشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الرئيس عباس، وهذا ما نص عليه اتفاق الدوحة كذلك" (وكالة الأنباء

والمعلومات الفلسطينية "وفا"، ١٣/٥/٢٠١٢، www.wafa.ps).

غير أن الأهم أن أحداً لم يناقش برنامج الحكومة الجديدة التي ظلت تشارك فيها ثلاثة فصائل بحقيبة وزارية لكل منها، وهي: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، إلى جانب مشاركة "فتح" بنصيب الأسد من الحقائق الوزارية (١١ وزيراً ووزيرة). وظل برنامج الحكومة القائم على وهم إمكان بناء مؤسسات الدولة قبل إنهاء الاحتلال، بل بالتنسيق معه، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المؤسسة الأمنية، وكذلك سياستها الاقتصادية، على حاله، على الرغم من أن بعض هذه الفصائل شارك خلال الفترة الماضية في فاعليات احتجاجية ضد السياسة الاقتصادية للحكومة التي تشترك فيها!

ترجع الجدل بشأن هذه الحكومة مع التوقيع "المباغت" على اتفاق جديد في القاهرة لتنفيذ اتفاق سابق في الدوحة وقّع كمرحج من استعصاء تنفيذ الاتفاق الذي احتفل بتوقيعه في القاهرة في أيار / مايو ٢٠١١. فما الذي دفع إلى توقيع اتفاق جديد بعد تأليف حكومة جديدة برئاسة فياض، وقبل انتخابات الرئاسة في مصر؟

وفقاً لمصادر خاصة طلبت عدم الكشف عن هويتها، جاءت المفاجأة من حركة "حماس" التي بلغت الجانب المصري رسالة "طمأنة" فحواها أن الحركة لا تربط المصالحة بالرهان على فوز مرشح إسلامي في انتخابات الرئاسة المصرية، وتأكيداً لذلك، فإنها مستعدة للسماح للجنة الانتخابات المركزية بالعمل في قطاع غزة في مقابل بدء المشاورات لتأليف حكومة التوافق الوطني برئاسة الرئيس عباس وفق إعلان الدوحة. وكانت "حماس" بذلك "تبيع" الجانب المصري موقفاً يمكن أن يسجل لمصلحتها في حالة فوز مرشح مقرب من النظام السابق والمجلس العسكري، ويجنبها ضغوطاً قد تمارس عليها لمصلحة الاقتراب المصري أكثر من شروط حركة "فتح" لتحقيق المصالحة. وفي حالة فوز مرشح إسلامي، فإنه سيكون سندا للحركة في موقفها من تنفيذ باقي بنود اتفاق المصالحة. عند ذلك، وقعت حركة "فتح" في حرج يصعب الخروج منه، وهي التي بنت خطابها السياسي والإعلامي على تحميل "حماس" المسؤولية عن عرقلة تنفيذ إعلان الدوحة بسبب منع لجنة الانتخابات المركزية من العمل في قطاع غزة، وفي ظل حاجة المجلس العسكري في مصر عشية إصدار الأحكام على الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك ونجليه وبقية المعتقلين معهم، إلى إنجاز يسجل بشكل غير مباشر في رصيد مرشح الرئاسة المحسوب عليه، والذي تعتقد أوساط قيادية في "فتح" أن فوزه سيشكل سندا لها في الضغط لاحقاً على "حماس"، والأهم في دعم مساعي الرئيس عباس لتحسين شروط العودة إلى المفاوضات مع إسرائيل فور انتهاء الانتخابات الرئاسية الأميركية.

ومع أن الاتفاق الجديد اعتُبر ملحقاً تنفيذياً لإعلان الدوحة، إلا إنه تضمن جديداً لم تشمله اتفاقات المصالحة السابقة، ولا سيما من حيث:

١) أن يتزامن السماح للجنة الانتخابات المركزية بالعمل في قطاع غزة مع بدء المشاورات لتأليف حكومة التوافق الوطني برئاسة عباس، بما يتيح لكل من "فتح" و"حماس" الادعاء أن الاتفاق حقق مطلبه على هذا الصعيد.

٢) لم يعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خياراً وحيداً تكلف حكومة التوافق الوطني العمل على تحقيقه، وفق ما كان يصر عليه الرئيس عباس. فقد أصبحت الانتخابات في الاتفاق الجديد خياراً بين خيارات أخرى، أهمها عدم التمكن من إجراء الانتخابات، في اقتراب ممّا تطالب به "حماس"، بما يمكن أن يُبقي على الحكومة التوافقية إلى ما شاء الله، ولو برئاسة شخصية مستقلة غير الرئيس عباس بعد ستة أشهر. فقد نص الاتفاق على أنه في حالة عدم التمكن من إجراء الانتخابات خلال ستة أشهر من تأليف الحكومة التوافقية، يتم التوافق على تأليف حكومة جديدة برئاسة شخصية مستقلة، الأمر الذي يشرع الأبواب أمام

بدء مرحلة جديدة من "الانقسام التوافقي" الذي تديره حكومة مستقلين.
 (٣) تضمّن الاتفاق بنداً يشترط تنفيذ توصيات لجنة الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وهو أمر يصعب تحقيقه مادام ليس بين مهمات الحكومة التوافقية أصلاً، العمل على إعادة بناء وتوحيد وهيكله المؤسسات المدنية والأمنية في كل من الضفة والقطاع، وهي إحدى أهم المشكلات التي تزيد انتهاك الحريات العامة استفحالاً في الضفة والقطاع.

ألغام في الطريق

ومع أن هذا الاتفاق يبدو كأنه يتضمن ثلاثة عناصر جديدة ربما تساعد في تيسير آلية تنفيذه، وهي: أولاً، التوازن بين مطالب الطرفين، ولا سيما بشأن مدى توفر شروط إجراء انتخابات حرة؛ ثانياً، التزامن في تطبيق بنود الاتفاق، وخصوصاً بشأن الربط بين بدء عمل لجنة الانتخابات في قطاع غزة ومشاورات تأليف الحكومة؛ ثالثاً، تضمن الاتفاق جدولاً زمنياً يشمل تواريخ عمل لجنة الانتخابات ومشاورات تأليف الحكومة وعمر الحكومة ذاتها. غير أن المشكلة الكبرى تكمن في الإجابة عمّا إذا كان مسار المصالحة الثنائي بين حركتي "فتح" و"حماس" يمكن أن يفضي حقاً إلى إنهاء الانقسام وفق ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني، بدلاً من إدارة الانقسام. وفي هذا السياق، فإن ما يعترض هذا المسار بما تضمّنه من اتفاقات وقّعت من دون أن تنفّذ، يتمثل في الألغام التي قد تنفجر في أي لحظة في طريق المصالحة، ومن أبرزها:

- القفز عن البرنامج السياسي لحكومة التوافق الوطني، من خلال استمرار ترويج كونها حكومة بلا برنامج سياسي، وهو ادعاء سيصطدم بمطالب واضحة من طرف إسرائيل والولايات المتحدة أساساً بضرورة التزام أي حكومة بشروط اللجنة الرباعية الدولية، والمتمثلة في الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالاتفاقات الموقعة، ونبذ "الإرهاب"، وهي شروط أكد الرئيس عباس التزامه بها مراراً. ومن شأن سحب هذا الالتزام على حكومة التوافق الوطني أن يضع "حماس" في موقف لا تحسد عليه، وقد تؤدي تداعيات إعلان مثل هذا الالتزام إلى ردات أفعال داخل الحركة تلقي بظلالها على مستقبل الحكومة. أمّا رفض إعلان الالتزام بهذه الشروط، حتى لو نجح الرهان على تدخل أوروبي - روسي للتخفيف من وطأتها، فسيضع الرئيس عباس في وضع لا يحسد عليه، ولا سيما مع إمكان تعرّض السلطة لضغوط مالية واقتصادية تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة على الأقل.

- تجاهل المهمة الرئيسية التي يجب أن توكل إلى حكومة التوافق الوطني، وهي إنهاء الانقسام عن طريق إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية التابعة للسلطتين القائمتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تعكس جوهر المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببقاء الانقسام أطول فترة ممكنة، إن لم يكن تأبيده، الأمر الذي يهدد باستمرار الانقسام بين هذه المؤسسات ومرجعياتها، ويحوّل أي حكومة توافقية إلى مجرد "إدارة مشتركة" للانقسام بدلاً من إنهائه.

- استمرار الرهان على المتغيرات على المستوى العربي، وتأثيرها في مواقف الطرفين فيما يتعلق بالمصالحة، ولا سيما ما يخص التطورات في مصر، في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية، والسياسة التي ستعتمدها مصر في التعامل مع عدد من الملفات الفلسطينية، مثل المصالحة، وحصار قطاع غزة ومعبر رفح، وأفاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والدور المصري حيالها.

- الموقفان الإسرائيلي والأميركي المعارضان للمصالحة، بما في ذلك إجراء انتخابات فلسطينية بمشاركة حركة "حماس"، والتداعيات المترتبة على ذلك، وخصوصاً من حيث استخدام المال كوسيلة للضغط والابتزاز ضد السلطة الفلسطينية التي تعاني أصلاً أزمة مالية واقتصادية خانقة.

وقبل ذلك كله، برزت إشكاليات تتعلق أولاً بتأليف الحكومة، من حيث الاتفاق على منصب نائب لرئيس الحكومة، والشخصيات المستقلة المرشحة لتولي الحقائق الوزارية، وثانياً بدور المجلس التشريعي، من حيث منح الحكومة الثقة، وتعديل بعض البنود في القوانين الفلسطينية كي تنسجم مع مضمون التوافقات التي تضمّنها اتفاق القاهرة ثم إعلان الدوحة بشأن نظام الانتخابات وجمع الرئيس عباس بين منصبي رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة. ففي حين قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" سامي خاطر، إن "الحقائب الوزارية سيتم تشكيلها بالتوافق، بما فيها السيادية، ومن بينها موقع نائب رئيس الوزراء" (موقع "أمد" الإخباري، ٢٧/٥/٢٠١٢، www.amad.ps)، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" صخر بسيسو أنه خلال الحوارات السابقة التي جرى فيها توقيع اتفاق المصالحة مع "حماس"، لم يجر الاتفاق على أن يكون هناك منصب نائب لرئيس الحكومة، لافتاً إلى أن "ما اتفق عليه فقط هو أن يكون الرئيس عباس هو رئيس الحكومة" (صحيفة "القدس العربي"، ٢٧/٥/٢٠١٢، www.alquds.co.uk). وفيما يتعلق بأسماء الوزراء المرشحين للحكومة، فقد أكد مسؤول رفيع في "فتح" أن الأسماء التي يحملها وفد الحركة إلى طاولة الحوار مع "حماس" تضم وزراء حاليين من الشخصيات المستقلة في حكومة فياض، ويحظون بثقة الرئيس عباس (المصدر نفسه)، غير أن عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" عزت الرشق، قال إنه "سيتم استبعاد كل الوزراء السابقين في كلتا الحكومتين في غزة ورام الله، لأن الحكومتين بشخصيهما كانتا عنواناً للانقسام" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ١/٦/٢٠١٢، www.alhayat.com).

أما بشأن دور المجلس التشريعي، الذي كانت "فتح" تعارض تفعيله خلال فترة تأليف حكومة التوافق الانتقالية، فقد قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" خليل الحية، إن الحركتين اتفقتا على أن يقوم الرئيس عباس بإصدار مرسوم رئاسي لدعوة المجلس التشريعي إلى الانعقاد لمنح حكومة التوافق الثقة في حال تأليفها (موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني، ١/٦/٢٠١٢، www.paltoday.ps). وكان نائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، استبق هذه التصريحات بالتشديد على أن "أي حكومة لم تنل الثقة من المجلس التشريعي فهي غير دستورية"، داعياً إلى إحياء دور "التشريعي" والإسراع في عقد جلسة موحدة له في الضفة والقطاع تمهيداً لمنح الحكومة الجديدة الثقة، وأضاف: "لا يمكن بأي حال من الأحوال لأية حكومة جرى تشكيلها حسب أحكام القانون الأساسي (المادة ٦٥) أن تبشر أي من مهامها أو أعمالها الدستورية، ولو ليوم واحد أو حتى ساعة واحدة، دون الحصول على الثقة من المجلس التشريعي أولاً، ومن ثم أداء اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية، وذلك حسب أحكام المواد ٦٦ و٦٧ من القانون الأساسي". وبشأن إجراء الانتخابات العامة على أساس نظام التمثيل المختلط المتوافق عليه في حوارات المصالحة بنسبة ٢٥٪ دوائر و٧٥٪ قوائم من دون إجراء تعديلات على قانون الانتخابات العامة، أكد بحر أن "من شأن ذلك أن يجعل عملية الانتخابات العامة برمتها غير دستورية وغير قانونية"، مشيراً إلى أن "إجراء الانتخابات دون إجراء تعديلات على قانون الانتخابات العامة واعتماد القانون الانتخابي من شأنه أن يخلق إشكاليات على الأرض تتعلق بالقانون الانتخابي في ذاته الذي سيحكم وينظم العملية الانتخابية في ظل وجود قانون انتخابات عامة صادر عن المجلس التشريعي عام ٢٠٠٥، ووجود أيضاً قرار بقانون بشأن الانتخابات العامة صادر عن رئيس السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧ ألغى بمقتضاه قانون عام ٢٠٠٥ ويُعاني من إشكاليات دستورية وقانونية"، في ضوء التباين في نظام الانتخابات الوارد في هذه القوانين (وكالة "معا" الإخبارية، ٣٠/٥/٢٠١٢، www.maannnews.net)، فضلاً عن الاختلاف بين نظام الانتخابات الخاص بكل من المجلسين الوطني والتشريعي.

وفي الوقت الذي قابل الجمهور الفلسطيني النسخة الأخيرة من اتفاق المصالحة بالشك في مدى توفر إرادة سياسية لدى حركتي "فتح" و"حماس" تسمح بتنفيذ رزمة الاتفاقات الموقعة خلال الفترة الماضية،

أبدى بعض الفصائل الفلسطينية شكوكاً مماثلة، وإن ركز أبرزها - مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية - على انتقاد إقصائه من المشاورات الثنائية بين "فتح" و"حماس" بشأن تأليف حكومة التوافق الوطني. وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كايد الغول: "ندعو إلى شراكة وطنية، وما يجري يقتصر على البحث الثنائي في تشكيل الحكومة"، مضيفاً أن الجبهة "لن تكون شاهد زور على أي تشكيلة حكومة يجري الاتفاق عليها بين حركتي فتح وحماس ويتم عرضها شكلياً على القوى". كما توقع ألا تقود هذه المشاورات إلى اتفاق عاجل بشأن تأليف الحكومة، الأمر الذي "سيؤثر موضوعياً على الجدول الزمني الذي توافق عليه الطرفان في الاتفاق الأخير". أما الجبهة الديمقراطية، فاعتبرت في بيان صحافي أن "التعطيلات بعد أكثر من عام كامل على اتفاق ٤ أيار / مايو ٢٠١١ دليل صارخ على الطريق المسدود للحلول الثنائية من وراء ظهر الكل الوطني الفلسطيني، وتجارب ٧ سنوات عجاف على الانقسام تشير إلى طغيان المصالح الشخصية والفئوية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا الشاملة" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٧/٥/٢٠١٢، www.maannnews.net). على أن عوامل التعطيل ليست كلها فلسطينية داخلية، أو بسبب انسداد مسار المصالحة الثنائي، فهناك الموقف الإسرائيلي الذي يهدد باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية ومالية للضغط على السلطة في حال تنفيذ اتفاق المصالحة، بينما أكدت مصادر فلسطينية خاصة - طلبت عدم الكشف عن هويتها - أن الموقف الأميركي الذي اعتبر إعلان الدوحة "شأناً فلسطينياً داخلياً"، عاد ليعارض اتفاق المصالحة الموقع في ٢٠ أيار / مايو الماضي، بل يعارض إجراء انتخابات خشية أن تحقق حركة "حماس" فوزاً في نتائجها التي لن تعترف بها واشنطن.

جعبة استحقاقات لا تنضب

وعلى الرغم من الموقفين الإسرائيلي والأميركي، فإن الرئيس عباس يواصل تمسكه بخيار العودة إلى المفاوضات، حتى لو تم ذلك بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجرى في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، أملاً بإعادة انتخاب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية يجدد فيها وعده بإيلاء أهمية لدفع العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قدماً. و بانتظار ذلك، يتم ابتداء استحقاقات مصطنعة لتمرير الوقت حتى نهاية السنة، إذا لم تنجح جهود الإدارة الأميركية واللجنة الرباعية في إقناع الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على صيغة تسمح بالاقتراب من المطالب الفلسطينية من أجل استئناف المفاوضات، ولا سيما بشأن وقف الاستيطان والإقرار بما يسمى "حل الدولتين" على أساس حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧. وفي هذا السياق، تم الانتقال من "استحقاق أيلول / سبتمبر" ٢٠١١، إلى استحقاق ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، موعد إعلان اللجنة الرباعية موقفها من تقديم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تصوراتهما بشأن قضيتي الحدود والأمن، مروراً باستحقاق "اللقاءات الاستكشافية" في عمان، واستحقاق الرسالة الفلسطينية التي سلمت إلى نتنياهو بالتزامن مع ذكرى الأسير الفلسطيني في ١٧ نيسان / أبريل الماضي، ثم استحقاق الرد الإسرائيلي على الرسالة الفلسطينية، والذي نقله المبعوث الإسرائيلي يتسحاق مولخو في رسالة جوابية سلمها إلى الرئيس عباس، واعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماعها في ١٣ أيار / مايو الماضي أنها "لا تتضمن أجوبة واضحة حول القضايا المركزية التي تعطل استئناف عملية السلام، وفي مقدمتها وقف الاستيطان الذي تصاعدت وتيرته مؤخراً، وخاصة في مدينة القدس ومحيطها، والاعتراف بحدود عام ١٩٦٧، والالتزام بإطلاق سراح الأسرى".

عند هذا الحد، اعتقد البعض أن لحظة الحقيقة حانت كي تتخذ القيادة الفلسطينية موقفاً حازماً بشأن الخيارات البديلة للانسداد في أفق العملية التفاوضية، غير أن الجعبة الفلسطينية لا تنضب من

الاستحقاقات المصطنعة التي تُطرح تباعاً بدءاً من اجتماع "لجنة متابعة مبادرة السلام العربية" في الدوحة في ٢ حزيران / يونيو، مروراً بانتظار أفكار ومقترحات يمكن أن تطرحها الإدارة الأميركية للخروج من حالة الجمود في العملية السياسية، وبعدها إمكان انتظار موقف اللجنة الراحية الدولية تحت شعار ضرورة أن تتحمل مسؤوليتها إزاء تعنت الموقف الإسرائيلي، وليس انتهاء بإعادة استنساخ "استحقاق أيلول / سبتمبر" من جديد عبر التلويح بالتوجه هذه المرة إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة "في الوقت المناسب" لطلب قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً (دولة غير عضو).

باراك يتبنّى طرح "التسوية المؤقتة"

لقد ازداد ارتباك السلطة بعد دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في أثناء كلمة له أمام المؤتمر السنوي لمعهد الأبحاث ودراسات الأمن القومي في تل أبيب، في ٣٠ أيار / مايو الماضي، إلى دراسة القيام بعملية انسحاب من جانب واحد في الضفة الغربية في حال لم تثمر المفاوضات. وقال باراك: "نحن ٩٤ عضو كنيس في الائتلاف الحكومي، وهذا هو الوقت للمبادرة إلى عملية سياسية"، مضيفاً: "في حال لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الحل الدائم مع الفلسطينيين، يجب دراسة إمكانية القيام بتسوية مؤقتة أو حتى القيام بعملية من جانب واحد" (موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني، ٢٠١٢/٥/٣٠، www.paltoday.ps).

ويشير موقف باراك إلى اقتراب في موقفه من نتنياهو والشريك الجديد في الائتلاف الحكومي، زعيم حزب "كاديما"، شاول موفاز، بشأن إمكان المضي في فرض خيار "الدولة" الفلسطينية ضمن الحدود المؤقتة، بصرف النظر عن مدى "السخاء" الذي يبدو كل من هؤلاء الثلاثة مستعداً لإظهاره فيما يتعلق بمساحة هذه "الدولة"! فقد لمّح نتنياهو نفسه قبل باراك بفترة طويلة إلى إمكان الإقدام على "تسوية مؤقتة" في حال لم توافق القيادة الفلسطينية على استئناف المفاوضات "بدون شروط مسبقة"، بينما كان موفاز قد طرح في سنة ٢٠٠٩ خطة أكثر وضوحاً و"سخاء" مما يطرحه نتنياهو بشأن حجم "الدولة" الفلسطينية، وتتضمن إقامة "دولة" ضمن حدود مؤقتة تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وخصوصاً في مناطق أ وب التي تقع تحت مسؤولية السلطة، وهي نسبة تحدّد وفق التعريف الإسرائيلي لأراضي الضفة الذي يستثني أصلاً "القدس الكبرى" وجزءاً واسعاً من منطقة الأغوار. كما اقترح موفاز البدء عقب ذلك بمفاوضات محددة ضمن جدول زمني بشأن القضايا الجوهرية، مثل القدس (التي يرفض تقسيمها) واللجئين والحدود الدائمة (موقع "عرب ٤٨"، ٢٠٠٩/١٠/٣٠، <http://arabs48.com>).

وفي المقابل، رفض الجنرال عاموس يادلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي "أمان"، موقف وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، الراض ل فكرة باراك الداعية إلى انسحاب أحادي الجانب، وقولها إن المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد للخروج من مأزق الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وقال يادلين في تلخيصه نتائج أعمال مؤتمر معهد الأبحاث ودراسات الأمن القومي الذي طرح باراك فكرته أمامه: "إن الانسحاب من طرف واحد يمكن أن يكون الحل الأمثل في هذه الظروف"، مضيفاً أن "حالة الجمود في المفاوضات القائمة حالياً، التي فرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، والتي تريح أوساطاً في اليمين الإسرائيلي والحكومة، هي لعنة بالنسبة لمصالح إسرائيل... أضرارها خطيرة على إسرائيل، والمستفيد الوحيد منها هم العرب". كما أعرب عن تأييده مضمون اقتراح باراك، وقال: "على إسرائيل أن تعين حدودها بما يضمن لها أن تكون دولة يهودية وديمقراطية"، مردفاً أن "الفلسطينيين لا يستطيعون في الظروف الحالية التوصل إلى سلام. وقد حان الوقت لإحداث انعطاف في التفكير المبدئي

حيال تسوية الصراع، بحيث تقرر إسرائيل الانسحاب إلى الحدود التي تعتقد أنها تضمن مصالحها، من دون انتظار الطرف الفلسطيني" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٢/٦/٢، www.samanews.com). ومن الناحية العملية، تقدم الخريطة الجغرافية والديموغرافية الأخذة بالتشكل في الضفة الغربية مؤشرات إلى منحى متصاعد في المشروع الاستيطاني لتكريس وقائع على الأرض تجعل سيناريو "الدولة" ضمن الحدود الموقته خياراً لا مفر من الإقرار بواقعيته من جانب الأطراف الدولية الأكثر نفوذاً وتأثيراً، وخصوصاً الولايات المتحدة. ومع أن القيادة الفلسطينية ترفض بشدة هذا السيناريو المحبذ إسرائيلياً عن طريق موافقة الجانب الفلسطيني عليه في المفاوضات، إلا أن الأصوات الإسرائيلية المنادية بفرضه بشكل أحادي الجانب تنطلق من فرضية فحواها أن الفلسطينيين سيكونون مجبرين على التعامل مع نتائج مثل هذه الخطوة، كما فعلوا لدى تنفيذ خطة إعادة الانتشار الإسرائيلية من قطاع غزة. ولا يستبعد بعض التحليلات أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لتوسيع الائتلاف الحكومي الإسرائيلي كي يستند إلى شبكة تضم ٩٤ عضواً في الكنيست، الاستعداد لسيناريو أحادي الجانب بحجم إعادة الانتشار من مناطق في الضفة الغربية، في ربيع سنة ٢٠١٣، بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، بما يتطلبه ذلك من قرارات إسرائيلية يُعتبر بعضها مثار خلاف مع اليمين المتطرف وقادة الحركة الاستيطانية، ومنها نقل بعض البؤر الاستيطانية، على غرار خطة إعادة الانتشار في محيط قطاع غزة.

الأب الروحي.. شارون

تشكّل هذه الأفكار انبعثاً جديداً لروح رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون، صاحب المشروع التطبيقي الأول لفكرة "الانسحاب الأحادي الجانب" التي ميزت حزب "كاديما" الذي أنشأه، وهي تقوم على أساس التخلص من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية من دون حاجة إلى تسوية مشتركة مع الجانب الفلسطيني، وشكلت ما بعد دخول شارون في غيبوبة مستمرة منذ ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ حتى اليوم، جوهر خطة الانطواء أو التجميع التي تبنتها حكومة إيهود أولمرت ضمن برنامج حكومته الجديدة الذي أقر في ٥ أيار / مايو ٢٠٠٦، قبل أن يتوجه إلى واشنطن بعد ثلاثة أسابيع سعيًا وراء دعم أميركي للخطة التي أثارَت إعجاب الرئيس جورج بوش الابن. غير أن تطورات الوضع الفلسطيني عقب فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية وتعزز نفوذها في قطاع غزة الذي نفذ فيه شارون أولى مراحل خطة الانطواء، وفشل العدوان الإسرائيلي ضد لبنان في صيف السنة ذاتها، وتصاعد الجدل بشأن تأثير الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان في سنة ٢٠٠٠ في تصاعد قوة حزب الله والمقاومة اللبنانية، وإمكان ظهور مخاطر مماثلة في حالة تنفيذ انسحاب أحادي محدود في الضفة، أمور كلها أدت إلى وضع هذه الخطة على الرف، وما لبث أن أعلن أولمرت رسمياً في أواسط آب / أغسطس ٢٠٠٦ أن خطة الانطواء لم تعد مدرجة في جدول الأعمال (انظر: "مسار التسوية التائه"، "الجزيرة نت": المعرفة، تحليلات، ٢٠٠٧/٥/١٥، www.aljazeera.net).

واستندت خطة الانطواء التي عُرفت لاحقاً باسم خطة التجميع، إلى فكرة رسم حدود الدولة العبرية من طرف واحد. وفيما يتعلق بتفصيلاتها، فقد تضمنت الخطة سيطرة دائمة على سبع كتل استيطانية في الضفة الغربية، في مقابل تفكيك بعض المستعمرات المعزولة والصغيرة وضمها إلى الكتل الكبيرة، مع الاحتفاظ بمدينة "القدس الكبرى" موحدة، ومنطقة غور الأردن باعتبارها "حزماً أمنياً"، إلى جانب عزل ٨ أحياء فلسطينية في القدس شرقاً، وإيجاد امتداد إقليمي يصل بين القدس والغور، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى مصادرة نحو ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية، وتحويل ما يتبقى من مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية خارج نطاق خطة الانطواء إلى كانتونات وغيتوهات محاطة بجران الفصل العنصري شرقاً وغرباً، وتمزقها

شبكة من الطرق والبنى التحتية التي تربط بين منطقة الغور شرقاً ومناطق التجميع الخاصة بالكتل الاستيطانية السبع داخل أراضي الضفة والقدس وأراضي ٤٨ شمالاً وغرباً وجنوباً. وعقب لقائه بأولمرت في أيار / مايو ٢٠٠٦، أوضح الرئيس بوش آنذاك أنه يحبذ التفاوض مع الجانب الفلسطيني لتطبيق خريطة الطريق من دون أن يغلق الباب أمام إمكان دعم هذه الخطة، وقال: "أولمرت أطلعني على بعض أفكاره، أستطيع أن أصفها بأنها أفكار شجاعة. إن هذه الأفكار يمكن أن تؤدي إلى حل قائم على أساس دولتين إذا لم يكن درب التقدم نحو خريطة الطريق مفتوحاً في الفترة المقبلة. إن أفكاره تشمل إزالة معظم المستوطنات باستثناء المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى، إن الخطة الإسرائيلية الأحادية يمكن أن تشكل خطوة مهمة نحو السلام" (انظر: "خطة الانطواء.. غور الأردن وترسيم نهائي للحدود"، "الحوار المتمدن"، العدد ١٥٧٥، ٢٠٠٦/٦/٨، www.ahewar.org).

وتبقى الإشارة في هذا الصدد إلى أن المثلث الذي تقوم عليه الحكومة الإسرائيلية الحالية يستند إلى رؤية لا تتعد كثيراً عن أفكار الأب الروحي شارون، وهو يضم كلاً من: نتنياهو الذي يؤيد التوصل إلى تسوية موقّعة، وقد نقلت صحيفة "هآرتس" عنه، في مشاورات أجراها مطلع سنة ٢٠١١، أنه "في ضوء موجة الثورات في العالم العربي يجب البحث في تغيير الاستراتيجية فيما يتعلق بعملية السلام وبحث احتمالات حل مرحلي"، معللاً ذلك بالقول: "ليس هناك لدى الفلسطينيين نضوج للتوصل إلى اتفاق نهائي لإنهاء الصراع في ضوء انعدام الاستقرار في المنطقة" (صحيفة "الأخبار" اللبنانية، ٢٠١١/٢/٣، www.al-akhbar.com): باراك الذي كان رئيس الحكومة الإسرائيلية التي نفذت الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان؛ موفاز الذي كان عارض "الانسحاب" الأحادي الجانب من قطاع غزة، ثم أشرف على تنفيذه في عهد حكومة شارون. وفي مؤتمر صحافي عقده موفاز في تل أبيب، في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، أعلن الخطوط العريضة لخطة السياسية التي تستند إلى تسوية موقّعة تفاوضية (مع إمكان التفاوض مع "حماس" إذا قبلت بشروط اللجنة الراحية) تفضي إلى قيام ما وصفها بدولة فلسطينية بحدود موقّعة في المرحلة الأولى على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية (لا تشمل القدس التي يصنفها كجزء من إسرائيل)، وبدعم أميركي في هذه المرحلة التي لا تشمل إخلاء مستعمرات، وقال إنه "لدى نهاية العملية السياسية (المرحلة الثانية) سيحصل الفلسطينيون على كل مساحة الضفة الغربية، ليس حدود العام ١٩٦٧ وإنما مساحة الضفة". وأظهر استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة "هآرتس" آنذاك أن ٥٧٪ من الإسرائيليين أبدوا تأييدهم للخطة السياسية التي طرحها موفاز، بينما عارضها ٣٩٪ منهم (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، تقرير خاص من إعداد وحدة "المشهد الإسرائيلي"، ٢٠١٢/٤/١، www.madarcenter.org). ويمكن أن يضاف إلى هذا الثلاثي أيضاً وزير الخارجية، أفيدور ليرمان، الذي يدعو إلى حل مرحلي طويل الأمد، يتضمن إقامة "دولة" فلسطينية في مساحة تعادل ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من الضفة الغربية، بحيث يمكن التكهن بأن حصيلة الموقف السياسي للحكومة الحالية في إسرائيل لن تصل إلى أكثر من تسوية موقّعة تنفذ عبر التفاوض، أو بشكل أحادي الجانب لإقامة "دولة" فلسطينية ضمن حدود موقّعة على مساحة تأتي كمحصلة لتقاطع أفكار وخطط نتنياهو وباراك وموفاز وليرمان.

وفيما يتعلق بجوهر مسار المشروع الاستيطاني، فإن إجراءات حكومة نتنياهو تنسجم مع ما سبق، وخصوصاً من حيث الالتزام بفكرة "التجميع" التي تربط البؤر الاستيطانية بكتل المستعمرات الكبرى القريبة منها، مع الاستمرار في "تسمين" هذه الكتل. وفي هذا السياق تم إيجاد مخرج لمصير البؤرة المسماة "أولبانا" شرقي مدينة رام الله، والتي كان صدر قرار قضائي بإزالتها، بحيث تتم إزاحتها بضع مئات من الأمتار من موقعها الحالي في مقابل بناء ما يعادل خمسة أضعاف حجمها في مستعمرة "بيت إيل" القريبة. وكان نتنياهو قدّم في ٣ حزيران / يونيو خطة لنقل "أولبانا"، خلال اجتماعه بوزراء حزب الليكود، قائلاً إن

سن قانون للالتفاف على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بهدم البؤرة المذكورة في مدة أقصاها ١ تموز / يوليو ٢٠١٢، سيؤدي إلى سمعة إسرائيل أمام المجتمع الدولي. وأضاف أنه ينبغي لإسرائيل أن تعزز النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية في الوقت الذي تحافظ على تطبيق حكم القانون، بينما ذكرت مصادر مقربة من نتنياهو أنه يدرس حلاً مزدوجاً لقضية البؤرة الاستيطانية "أولبانا" من شأنه أن يجنب إسرائيل الحاجة إلى سن قانون للحيلولة دون تطبيق قرار المحكمة العليا، ويتضمن في مرحلته الأولى تفكيك البيوت الخمسة في البؤرة ونقلها إلى منطقة على بعد مئات الأمتار، على أن يتم بعد ذلك بناء عشرة بيوت جديدة داخل مستعمرة "بيت إيل" في مقابل كل واحد من البيوت الخمسة التي سيجري إخلاؤها من "أولبانا"!

وفي سياق هذه السياسة، تتواصل على الأرض عمليات تغيير الوقائع بقوة الاستيطان والتهويد والهدم، إذ أشار تقرير أصدرته دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية عن الانتهاكات الإسرائيلية خلال أيار / مايو الماضي، إلى أن سلطات الاحتلال صعدت عمليات البناء في المستعمرات ومصادرة الأراضي لمصلحتها. فقد أقرت بناء ٤٣٤٢ وحدة استيطانية، منها ٢١٠٠ وحدة في مستعمرة "أريئيل"، و٢٢٤٢ وحدة في مستعمرة "غيلو" على حساب أراضي الولجة وبيت جالا وبلدة بيت صفافا. كما أقرت بناء ١١٠٠ غرفة استيطانية في الحي الاستيطاني "غفعات همطوس" جنوبي مدينة القدس المحتلة، في حين أقر الكنيست الإسرائيلي قانون إعفاء من الضريبة، يحصل بموجبه كل من يتبرع للاستيطان على إعفاء ضريبي بقيمة ٣٥٪، بهدف تشجيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. وفي إطار سعي الاحتلال لإحكام سيطرته على مدينة القدس، وافقت حكومة نتنياهو على إقامة أحياء استيطانية داخل المدينة لمصلحة رجال الأمن، وأقرت ميزانية بقيمة ٣٥٠ مليون شيكل، لإنفاقها على تطوير المرافق السياحية العامة والبنية التحتية الخاصة بالمستوطنين في القدس المحتلة، كما أقرت رصد ٤ ملايين شيكل لتشجيع السياحة الدينية اليهودية في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، من خلال إقامة ما يُطلق عليه "الحديقة الوطنية"، فضلاً عن زرع آلاف القبور اليهودية الوهمية في محيط المسجد الأقصى وداخل البلدة القديمة، بهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية هناك، حيث تُقدَّر المساحة بنحو ٣٠٠ دونم. وبالتوازي مع ذلك، جرى خلال أيار / مايو الماضي هدم ٣٧ منزلاً ومنشأة، وسلِّمت إخطارات بهدم ١٩ منزلاً في مناطق متعددة في الضفة الغربية، ولا سيما القدس، وتم اقتلاع وإتلاف ١٠٢٤ شجرة زيتون ولوزيات، في بلدات وقرى محافظات نابلس ورام الله والبيرة والخليل وبيت لحم، إلى جانب الاستيلاء على ٨٦ دونماً في ريف محافظات الخليل وبيت لحم وسلفيت (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٢/٦/٣، www.maannews.net). كما كشف تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" أن ما يسمى "الإدارة المدنية" التابعة لسلطات الاحتلال سلِّمت حتى الآن نحو ١٣,٠٠٠ إنذار لفلسطينيين بتهمة "البناء بدون ترخيص" في مناطق تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "ج"، وتحظر البناء فيها، وتشغل أغلبية مساحة الضفة (موقع "زمن برس" الإلكتروني، ٢٠١٢/٥/٢٦، www.zamnpres.com).

سقوط نظرية "إنتاج الفلسطيني الجديد"!

لضمان استمرار تقدم مشروعها الرامي إلى فرض رؤيتها بشأن طبيعة التسوية المتاحة مع الفلسطينيين، توظف إسرائيل موقف السلطة الفلسطينية الساعي لإبقاء الوضع القائم على حاله بانتظار متغيرات في المواقف والتطورات على المستويات الإسرائيلية والإقليمية والأميركية تسمح بتحسين شروط العودة إلى المفاوضات، من أجل تسريع عمليات التوسع الاستيطاني، وسحب مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة إلى السلطة بموجب اتفاق أوسلو، وهي عملية تقابل برود فلسطينية على مستويين: الأول، المستوى

الرسمي الذي يبدو عاجزاً عن التقاط زمام المبادرة لبلورة استراتيجيا تقطع الطريق على محاولات الطرف الأقوى استغلال بقاء الوضع على حاله لفرض رؤيته على الأرض؛ الثاني، المستوى الشعبي الذي تتسع فجوة عدم ثقته بالسياسة الرسمية ذات الطابع الانتظاري بما تبتدعه من استحقاقات وهمية تقطع الطريق على تبني خيارات فلسطينية بديلة. وتتوفر يوماً بعد آخر مقومات وحوافز تدفع الجمهور في اتجاه التقاط زمام المبادرة بيديه على غرار ما تطور إليه الفعل الشعبي في الانتفاضتين الأولى والثانية.

وتنتقل فجوة عدم الثقة من حقل السياسة إلى حقول أخرى، مثل التراجع في القدرة على توفير مستويات معيشية لائقة، مع استمرار تفاقم مستويات البطالة والفقر في الضفة الغربية في مقابل حديث عن معدلات تنمية لا يشعر المواطن بتأثيرها، وكذلك مثل تفاقم العجز عن توفير الأمن والحماية للمواطن من إجراءات انتقامية إسرائيلية على الرغم من استمرار ترويج وهم بناء مؤسسة أمنية وطنية في ظل الاحتلال، بل بالتنسيق معه. وجاءت أحداث جنين، بعد وفاة محافظها قدورة موسى متأثراً بصدمة جزاء تعرض منزله لوابل من الرصاص استخدم فيه سلاح رشاش متوسط، كي توجه ضربة قاسية أصابت العقيدة الأمنية التي وجهت عملية بناء الأجهزة الأمنية في اتجاه واحد، وهو حفظ الأمن الداخلي، وتجاهل الخطر الرئيسي على هذا الأمن بسبب ممارسات الاحتلال. إنها عقيدة أدى ممولو عملية بناء المؤسسة الأمنية وإصلاحها دوراً رئيسياً في رسم توجهاتها انسجاماً مع نظرية "إنتاج الفلسطيني الجديد" المستعد للتعيش مع استمرار الاحتلال من دون مقاومته، كما عبّر عنها الجنرال كيث دايتون، المنسق الأمني الأميركي الذي أشرف على عملية بناء وتدريب الأجهزة الأمنية في الضفة (انظر محاضرة دايتون في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، في ٧/٥/٢٠٠٩، موقع "فلسطين اليوم"، ٧/٦/٢٠٠٩، www.paltoday.ps).

وسقطت هذه النظرية في جنين، مع اتضاح أن تحييد المحتل في العقيدة الأمنية يفسح المجال أمام تنامي الصراع الداخلي والجهوي والعشائري على مقاس مخطط التجزئة والتشيم الذي تسعى سلطات الاحتلال لترسيخه في الكانتونات الفلسطينية المتشكلة قسراً في الضفة الغربية. أما الأجهزة الأمنية، فتبجحت بإنجازاتها، وأحجمت عن تحمل مسؤوليتها عن معالجة مظاهر الخلل في بنيتها ودورها ووظائفها على الرغم من اتضاح ذلك للفلسطيني العادي، وخصوصاً في جنين التي اعتُبرت مركز "إنتاج الفلسطيني الجديد"، وهي صاحبة ملحمة مخيم جنين في مواجهة جيش مدجج بالسلاح، وشهدت أحداثاً متتالية، أقله منذ اغتيال المخرج والممثل الفلسطيني جوليانو خميس، الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، في ٤ نيسان / أبريل ٢٠١١، بالقرب من مسرح "الحرية" الذي كان يديره منذ سنة ٢٠٠٦ في مخيم جنين، من دون الكشف عن ملابسات هذه الجريمة التي ارتُكبت في وضح النهار.

وشكل إخفاق الأجهزة الأمنية في الكشف عن ملابسات جريمة الاغتيال مؤشراً إلى ضعف تفاقم لاحقاً ليطال مدى تماسك أجهزة انتقل الصراع الداخلي إلى صفوفها، واصطف بعض كوادرها ضمن استقطابات الصراعات داخل حركة "فتح" والأجهزة الأمنية مع تصاعد الخلاف مع تيار محمد دحلان، عضو اللجنة المركزية السابق للحركة، إلى الحد الذي دفع اللواء عدنان الضميري، المفوض السياسي العام والناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، إلى القول في تصريحات إذاعية إن "هناك تعليمات صارمة لقادة وأجهزة الأمن بفرض إجراءات مشددة في كافة محافظات الوطن، وحول مقار السلطة الفلسطينية"، في أعقاب وجود "إنذارات" بشأن نية جهات لم يسمها استهداف المقار الأمنية التابعة للسلطة "بغرض زعزعة الأمن والاستقرار" في الضفة. وأضاف الضميري أن لدى الأجهزة الأمنية ٧٠ معتقلاً بعد الأحداث الأخيرة في مدينة جنين، بعد إطلاق النار على منزل المحافظ الراحل، لافتاً إلى أن "ما تقوم به الأجهزة الأمنية [هي] إجراءات قانونية لا اعتقال فارين أو متورطين في قضايا لها علاقة بالتعدي على القانون، وهي غير مرتبطة بأي أوضاع سياسية" (موقع "أمد" الإلكتروني، ٢٤/٥/٢٠١٢، www.amad.ps).

وشملت الاعتقالات ضباطاً في الأجهزة الأمنية في جنين، وطالت القيادي السابق في كتائب شهداء الأقصى زكريا الزبيدي، قبل أن تنتقل إلى خارج جنين، إذ نُقل عن مصادر أمنية فلسطينية في مدينة نابلس قولها إن أجهزة الأمن اعتقلت ضباطاً برتب مرموقة خلال تنفيذها حملة أمنية في المدينة. وذكرت المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها أن أجهزة الأمن اعتقلت ضابطاً من جهاز المخابرات العامة في ٢ حزيران / يونيو من بلدة عصيرة الشمالية شمالي نابلس، ونقلته إلى التحقيق، ووجهت إليه عدداً من التهم، منها التجارة بالسلح ومساعدة خارجين على القانون. وبيّنت أن عدداً من أفراد الأجهزة الأمنية من بلدة كفر قليل اعتقلوا مؤخراً بتهمة الإتجار بالسلح، إذ ضُبطت لديهم كميات كبيرة من الذخيرة والأسلحة. وأوضحت أن المعتقلين، في معظمهم، معروفون بقربهم من دحلان، وأن عدداً منهم ارتكب مخالفات جنائية بالفلتان الأمني، وبات يشكل خطراً على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها (وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، ٢٠١٢/٦/٣، www.safa.ps).

انتفاضة الأسرى

في مقابل هذه الصورة، ظهر الفلسطيني المتمسك بحقوقه الوطنية، وبضرورة إنهاء الانقسامات والصراعات الداخلية لمصلحة التوحيد في النضال ضد الاحتلال، في مواجهة صورة "الفلسطيني الجديد" التي حاولت إسرائيل والإدارة الأميركية إنتاجها، خلال فاعليات احتجاجية متصاعدة أدت المجموعات الشبابية فيها دوراً ريادياً منذ خوض الشيخ خضر عدنان إضراباً عن الطعام استمر ٦٦ يوماً عقب اعتقاله في كانون الثاني / يناير الماضي، قبل أن ينضم إليه مزيد من الأسرى، في مقدمهم الأسيرة هناء شلبي التي أفرج عنها ضمن صفقة مثيرة للجدل بسبب إبعادها إلى قطاع غزة. وشكّل هذا الإضراب تحولاً نوعياً في نضال الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال التي شارك المئات منهم في إضراب جماعي من أجل إنهاء سياسة العزل وتمديد الاعتقال الإداري ووقف العمل بما عُرف باسم "قانون شاليط"، بما تضمنه من سلسلة إجراءات عقابية بحق الأسرى وذويهم، وخصوصاً منع زيارة الأسرى من قطاع غزة.

وعلى الرغم من انعكاس حالة الانقسام على مدى وحدة الحركة الأسيرة، وغياب الأداة التنظيمية الموحدة داخل السجون، فإن الإضراب أثار مخاوف حكومة نتنياهو من عودة الأسرى، وبينهم قادة المرحلة السابقة من النضال خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، إلى القيام بدور من داخل السجون في إطلاق وتوجيه تحرك شعبي مرشح للتصاعد في الشارع الفلسطيني. وانتهى إضراب الأسرى الذي استمر ٢٨ يوماً بانتصار إرادتهم على السجان في معركة الأمعاء الخاوية، إذ تم إبرام اتفاق تم بموجبه إنهاء الإضراب في ١٤ أيار / مايو، عشية ذكرى النكبة، في مقابل تحقيق جزء أساسي من مطالب الأسرى، بينما واصل عدد محدود من الأسرى إضرابهم لتحقيق مطالب تتعلق بتقليص فترات اعتقالهم. غير أن إدارة السجون التي أنهت عزل ١٨ أسيراً، باستثناء أسير واحد، انقلبت على الاتفاق وعادت إلى سياسة تجديد الاعتقال الإداري من دون توجيه اتهامات محددة ومعلنة. ووفق تقرير لدائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، قامت سلطات الاحتلال خلال أيار / مايو الماضي، بتجديد الاعتقال الإداري، أو فرضه على أكثر من ٤٠ أسيراً، بينهم ٥ نواب معتقلين، في حين أعادت اعتقال ٢٥ أسيراً تم تحريرهم في صفقة "شاليط" في انتهاك آخر للاتفاق الذي وُقّع برعاية مصرية، إلى جانب اعتقال ٢٤٠ مواطناً خلال هذا الشهر (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٢/٦/٣، www.maannnews.net). كما أعلن وزير شؤون الأسرى والمحررين، عيسى قراقع، في ٣ حزيران / يونيو، أن الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال تهدد بالعودة مرة أخرى إلى خوض الإضراب المفتوح عن الطعام، إذا واصلت إدارة مصلحة السجون انتهاك الاتفاق المبرم، مشيراً إلى أن الوزارة، وبالتعاون مع الجهات المختصة

في شؤون الأسرى، هي بصدد إطلاق حملة محلية وعالمية لإطلاق الأسرى المرضى، في ظل تدني المستوى المطلوب لتفعيل هذه القضية على المستوى الدولي (المصدر نفسه).

الشهداء يعودون

وفي الوقت الذي تبدو السجون مرشحة لانفجار جديد ربما يغذي شرارته الحراك الشعبي في مواجهة الاحتلال، عاد ٩١ شهيداً من مقابر الأرقام إلى ذويهم، وبينهم ١٢ شهيداً نُقلت رفاتهم إلى ذويهم في قطاع غزة، و١٧ شهيداً غير معروفة مناطق سكنهم تمت مواراتهم الثرى في رام الله. وجاءت هذه الخطوة التي نُفذت في ٣١ أيار / مايو نتيجة التحرك على المستويات المحلية والدولية، والذي قامت به الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، وجزء خشية إسرائيل من توظيف ذلك لإلحاق مزيد من الضرر بصورتها على المستوى الدولي، فضلاً عن عدم قدرتها على تبرير سياسة معاقبة الشهداء وذويهم باحتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام، على الرغم من ادعاء حكومة نتنياهو أنها قامت بتسليم رفاتهم كبادرة حسن نية تجاه الرئيس عباس. ووفقاً لمنسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، سالم خلة، فإن العمل سيتواصل لإنهاء ملف الجثامين المحتجزة، مشيراً إلى "اتفاق مبدئي بتسليم دفعة ثانية في حزيران / يونيو، حيث من المؤمل أن تشمل قرابة ٧٠ رفاتاً" (موقع "فلسطين اليوم" الإخباري، ٣٠/٥/٢٠١٢، www.paltoday.ps).

ونظّم استقبال للجثامين في مقر الرئاسة الفلسطينية (المقاطعة) في رام الله، حيث كانت صدرت بيانات شجبت لعمليات نفذها العديد من الشهداء الذين سُجبت نعوشهم التي لُقت بالعلم الفلسطيني أمام عدد من القادة الفلسطينيين، تقدّمهم الرئيس عباس الذي اكتفى بوضع إكليل من الزهور على أحد النعوش، من دون إلقاء أي كلمة خلافاً لما أُعلن سابقاً بشأن كلمة سيلقيها ضمن برنامج استقبال الجثامين. وبمغادرة الرئيس، انفض "حفل الاستقبال"،

نعوش الشهداء بانتظار ذويهم الذين رفعوهم على الأكف ونقلوهم إلى مدنهم وقراهم بسيارات خاصة، بعد انتهاء مشهد التقاط الصور الذي صُمم في "المقاطعة"، بينما بقيت في وجدان الشعب الفلسطيني الصورة التاريخية الأهم لشهداء قضوا في سبيل قضية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الكفاح والتضحيات وفق مسار سياسي جديد قادر على تحقيق الانتصار. ■